عباس كاظم وباربرا سلافين

بعد سيستاني و خامنئي

الخلافة الوشيكة التي ستشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط

تموز / يوليو 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

بعد سيستاني و خامنئي
الخلافة الوشيكة التي ستشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط

عباس كاظم وباربرا سلافين[1]

تموز / يوليو 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

هذا التقرير مترجم عن المجلس الأطلنطي

Atlantic Council

[1]الدكتور عباس كاظم هو مدير مبادرة المجلس الأطلسي للعراق. وهو خبير عراقي ومؤلف كتاب ثورة العشرين "استعادة العراق: وتأسيس الدولة العراقية الحديثة"
السيدة باربرا سلافين هي مديرة مبادرة إيران في المجلس الأطلسي، وهي مؤلفة كتاب "أصدقاء عنيفين، أعداء حميمين: إيران، الولايات المتحدة والطريق الملتوي نحو المواجهة"، وزارت أيضا إيران نحو تسع مرات.

المقدمة

إن تعاقب الشخصيات البارزة في العراق وإيران سيحدد ملامح منطقة الشرق ومن المحتمل أن يزعزع استقرارها.

بلغ آية الله السيستاني، الذي يعد مثالاً يحتذى به في التفاني الديني (مرجع التقليد) بالنسبة للأغلبية من بين حوالي مائتي مليون مسلم شيعي في العالم، 89 سنة في شهر آب / أغسطس الماضي. في الوقت نفسه، احتفل آية الله علي خامنئي، وهو المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على مدار العقود الثلاثة الماضية في إيران، بعيد ميلاده الثمانين وبمرور ما يقارب 30 سنة على تقلّده هذا المنصب.

في الواقع، تعتبر عملية اختيار خليفين لهذين الرجلين مختلفة إلا أن الترتيب الذي سيُعتمد في الخلافة، والأفراد المختارين سيكون لهما تأثير كبير على الدين والسياسة داخل المنطقة وخارجها. ستساعد الخلافة في تحديد مدى استقلال العراق، وما إذا كانت إيران نجحت أخيرًا في تصدير نظام حكمها الفريد، وكيف تطور إيران برنامجها النووي، وطبيعة علاقات البلدين، إن وُجدت، مع الولايات المتحدة.

لماذا تكتسي مسألة الخلافة كل هذه الأهمية؟

على الرغم من أن الزعيم الأعلى يعتبر الشخصية الأقوى في إيران، إلا أنه لا ينفرد باتخاذ القرارات. في الحقيقة، تتطلب عملية اتخاذ القرارات الرئيسية مفاوضات شديدة بين الفصائل ومراكز القوى، فحتى فيلق الحرس الثوري الإسلامي ليس متماسكا. عموما، لا شك أن خامنئي كان يتصرف بما يتماشى مع السياسة الداخلية والخارجية، من خلال دعم سعي إيران إلى توسيع في نفوذها في المنطقة وقمع التطلعات الديمقراطية في الداخل، بيد أنه أظهر ما أسماه "المرونة البطولية" في الموافقة على المفاوضات مع الغرب التي أدت إلى الاتفاق النووي لسنة 2015 والمعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

في المقابل، شعر خامنئي بانعدام الثقة في الولايات المتحدة منذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. لأكثر من سنة، واصلت إيران الإمتثال للاتفاق النووي لسنة 2015. ومع ذلك، فقد بدأت الآن في خرق القيود المنصوص عليها في الصفقة بسبب الإحباط المنجر عن الحظر المفروض على النفط من جانب الولايات المتحدة وفشل أوروبا في العثور على حلول كافية لتجاوز العقوبات.

يمكن للخليفة الأكثر تشددا أن يتبع سياسة تقوم على المواجهة تجاه الولايات المتحدة وخصوم إيران الإقليميين، لا سيما إذا أخذت تصورات إيران المتعلقة بالتهديدات المتأتية من تلك الجهات في التصاعد. علاوة على ذلك، يوجد احتمال حدوث انقلاب في حال بقي النظام على المحك، بقطع النظر عن إمكانية اختيار الحرس الثوري الإيراني البقاء على وضعه الحالي باعتباره القوة الكامنة وراء "رجل الواجهة" الثيوقراطي.

من ناحية أخرى، من المرجّح أن يمتثل الخليفة الأكثر براغماتية أو ليبرالية للصفقة، وقد يكون أكثر استعدادًا للعمل على تعزيزها والمضي بها قدما إذا غيرت الولايات المتحدة نهجها[2] في الضغط.

[2] كولين براون ، خوسيه دروي ، كريستوفر فيكس ، جوناثان غيليسبي ، كريستوفر بيترسون ، وعبد الله قيومي ، "إيران بعد خامنئي: إطار للخلافة، "كلية بوش للشؤون الحكومية والخدمة العامة، جامعة تكساس إيه آند إم، 27 أبريل/نيسان 2017.

بالنظر إلى الوضع الحالي، يُرجّح أن تظهر شخصية تشبه خامنئي في المستقبل القريب إذا توفي الزعيم واستمرت التوترات مع الولايات المتحدة. وكما قال محمد آية الله طبار، وهو أستاذ مشارك في الشؤون الدولية بجامعة تكساس إيه آند إم، "المحافظون لم يتحلوا بهذه الثقة منذ عقود"، ما يعكس نفوذ إيران الإقليمي المتزايد وعداء الولايات المتحدة المستمر.[3]

في الأثناء، تكتسي مسألة الخلافة في العراق القدر نفسه من الأهمية. وبينما يفتقر سيستاني لأي دور سياسي في الدستور العراقي، إلا أن سلطته الفعلية وتأثيره على السياسة العراقية يعتبران أمرا بالغ الأهمية. في الحقيقة، جعلت قدرته على ضبط النفس هذه السلطة بمثابة القوة من أجل الخير. فمنذ سنة 2003، اكتفى سيستاني بالتدخل في الظروف ذات الأهمية القصوى.

بالإضافة إلى ذلك، واصل سيستاني دعمه لعملية دمقرطة العراق ومشروع إقامة دولة مدنية هناك، استنادًا إلى دستور 2005 العلماني ومجموعة القوانين الحالية. ومن شأن الخليفة ذو التفكير المشابه أن يضمن استمرار المسار الحالي للسياسة العراقية ويمنع حدوث صدمات غير متوقعة خاصة في ظل الظروف السياسية الهشة في العراق. وبالتالي، يمكن لأي تحوّل يطرأ على هذا التأثير من قبل خليفة ذو رؤية إيديولوجية مختلفة، أن يدفع بالبلاد نحو سباق سياسي صعب.

تكتسي مسألة خلافة سيستاني أهمية بالغة نظرا لأنه أنشأ شبكة واسعة من الولاءات لن تنتقل إلى خليفته بسهولة. ويكمن أحد العناصر المهمة في هذه الشبكة في القوة التطوعية المثيرة للجدل سياسيًا وعسكريًا والمعروفة أيضًا باسم قوات الحشد الشعبي، والتي تأسّست إثر فتواه التاريخية 2014 (مرسوم ديني ملزم) حول الجهاد الدفاعي ضد تنظيم الدولة في العراق والشام.

في حين يوجد نظام معقد من الولاءات يمتد من الانتماءات المحلية إلى التشابك الأجنبي، تستمد قوات الحشد الشعبي شرعيتها من سيستاني، الذي يمثّل أيضًا الضابط الفعال الوحيد لسلوكها. سيؤدي غياب السيستاني إلى تفكيك الإطار الذي يربط هذه الوحدات المستقلة أساسًا ويطلق العنان لولاءات كل منها، ما يجعل من الصعب للغاية على الحكومة العراقية أن تبقيهم تحت السيطرة أو توجّه أنشطتهم المستقبلية لخدمة مصلحة البلاد، ناهيك عن إعادة هيكلتها تحت قانون 2016

[3] مقابلة مع باربرا سلافين، 14 مارس/آذار 2019.

الخاص بقوات الحشد الشعبي، وهي عملية بدأها [4] لتوه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي.

على حد تعبير أحد رجال الدين في مدينة النجف[5]" في حال توفي السيستاني، قد يتعين علينا جمع أغراضنا والانتقال من النجف". وكان يشير من خلال كلامه إلى تحكم إيران في البيئة الفكرية في النجف والتي تراجعت حاليا، ويعزى ذلك لوجود السيستاني. بفضل تسامح السيستاني واحترامه لحرية الفكر والنقاش، تعيش النجف، التي تعد مركزا دينيا، أهم حقبة تتميز بالتسامح عرفتها المنطقة في تاريخها.

[4] أصدر رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي قرار رقم. 237 في 30 حزيران/ يونيو 2019 ، لبدء تنفيذ قانون قوات التعبئة الشعبية .

[5] مقابلة خارج سجلها عباس كاظم مع رجل دين بارز في النجف ، 2 آيار/ مايو 2019.

دور آية الله السيستاني وخلفائه

منذ الإطاحة بصدام حسين سنة 2003، بات علي الحسيني السيستاني أحد أكثر القادة نفوذا في العراق. على الرغم من كونه مواطن إيراني، إلا أن إقامته لفترة طويلة في العراق وتحديدا في مدينة النجف حيث استقر هناك منذ سنة 1951، فضلا عن المنصب الذي حظي به كمرجع أعلى في مدرسة النجف التي تعرف باسم الحوزة، مكنته من لعب دور مركزي في الشأن العام العراقي[6].

علاوة على ذلك، ساعده الأسلوب الذي اعتمده، والذي يقوم على تدخل محدود في الحياة السياسية ودعمه لإرساء دولة مدنية ديمقراطية وغير ثيوقراطية، على إضافة المزيد من الشرعية على الدور الذي يلعبه.

وكانت وجهات نظره المتعلقة بالشؤون العراقية تلقى احتراما واعترافا لدى العراقيين وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي[7]. وكان كثيرا ما يتشاور مع ممثلي الأمم المتحدة في العراق، علما وأن الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون زاره في النجف سنة 2014. وعلى الرغم من أن السيستاني لا يستقبل قادة سياسيين أجانب، إلا أن الأمم المتحدة تعتبر معفاة من هذه القاعدة.

ومن باب الإنصاف القول إن كل قرار دولي مهم يتخذ بشأن مستقبل العراق السياسي خلال فترة ما بعد حسين يؤخذ فيه رأي آية الله العظمى بعين الإعتبار. وكان السيستاني يضطلع بدور بالغ الأهمية في الشؤون الداخلية للعراق وله رأي حاسم في عملية كتابة الدستور، حيث أصر على إنتخاب لجنة للقيام بهذه المهمة.

على الرغم من أن رأيه كان يعد بمثابة النهج السليم، إلا أن الأمر انتهى بانتخاب لجنة كتابة دستور غير مؤهلة وتفتقر إلى المعرفة الأساسية بمفهوم الدستورية. وكان أعضاء هذه اللجنة متأثرين بتحيزهم العرقي والطائفي ولا يمتلكون أي حكمة سياسية.

---

[6] بالنسبة للمسلمين الشيعة، يعتبر المرجع مصدر التوجه الديني إما للمحاكاة أو الاتباع. للحصول على سيرة مختصرة لآية الله العظمى السيستاني، انظر عباس كاظ ، "السيستاني: علي الحسيني"، في مايكل ر. فيشباخ ، مُنقح، *موسوعة السيرة الذاتية لمجلد الشرق الأوسط الحديث وشمال إفريقيا. حجم II* فارمنغتون هيلز: جيل، 2008)، 772-776.

[7] للاطلاع على مناقشة تفصيلية للأسلوب القيادي الذي يعتمده السيستاني، انظر عباس كاظم، "تشكيل طريق ثالث: مرجعية السيستاني بين السلام السياسي وولاية الفقيه"، في علي بايا وجون إل إسبوزيتو، منقحان، العراق، *الديمقراطية ومستقبل العالم الإسلامي* (أبينجدون: روتليدج، 2010)، 66-79.

في ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، يستحق السيستاني تقديرا كبيرا لإنقاذه العراق من الانحدار في حرب أهلية، وذلك بفضل جهوده الحثيثة في منع الشيعة من القيام بأعمال عنف طائفية أو الانتقام من الاستفزازات القوية التي تعرضوا إليها، على غرار حادثة هدم ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري.[8]

لكن، يتمثل أهم دور لعبه السيستاني في الفتوى التاريخية التي أطلقها والتي تدعو جميع العراقيين للانضمام إلى القوات المسلحة ومحاربة تنظيم الدولة، الذي استحوذ على مدينة الموصل في العاشر من يونيو/ حزيران من سنة 2014، وتوسع في المنطقة ليسيطر على حوالي ثلثي الأراضي العراقية في غضون أيام. وبات حينها يشكل أسوأ تهديد وجودي للعراق في تاريخه الحديث.

عند رؤيته إنهيار الجيش العراقي وعجز الحكومة، وعدم وجود محاولات جادة للمساعدة من قبل المجتمع الدولي، أصدر السيستاني فتوى نادرة تقضي بضرورة الجهاد للدفاع عن الوطن، علما وأن آية الله الشيعي لم يعلن عن أي فتوى من هذا النوع على مدار قرن من الزمان[9]. وقد لقيت هذه الفتوى استجابة في صفوف عشرات الآلاف من العراقيين الذين قاتلوا تنظيم الدولة، في حين أعادت القوات المسلحة العراقية تجميع صفوفها واستعادت جاهزيتها القتالية وأنشئ تحالف دولي لمساعدة هذه الجهود.

تعني المكانة الإستثنائية التي يحظى بها السيستاني أنه، لأول مرة في تاريخ العراق، يعد التعاقب على منصب المرجع الأعلى مسألة ذات أهمية بالغة. في الماضي، كان يقتصر دور المرجع الأعلى على القيادة ذات البعد الروحي والفقهي، ولا يتدخل كثيرا في الأمور السياسية. وكانت وفاته لا تؤثر على مسار الحياة السياسية. في حالات

[8] روبرت ف. وورث، *"انفجار يدمر الضريح في العراق يثير الغضب الطائفي"*، *نيويورك تايمز*، 22 شباط /فبراير 2006،

الرابط:
https://www.nytimes.com/2006/02/22/international/middleeast/blast-destroys-shrine-in-iraq-setting-off-sectarian.html?mtrref=www.google.com&gwh=95876BC7EB07C8C23265F3361D786113&gwt=pay&assetType=REGIWALL

[9] انظر عباس كاظم ولؤي الخطيب، "ماذا تعرف عن فتوى السيستاني؟" *هافينغتون بوست*، 9 أيلول/ سبتمبر 2014،

الرابط: https://www.huffpost.com/entry/what-do-you-know-about-si_b_5576244

عديدة، امتنع رجال الدين الأتقياء عن تحمل مثل هذه المسؤولية. وتسبب الخوف مما سيواجهونه في ظل حكام دكتاتوريين مثل صدام حسين في كبح طموحاتهم.

من ناحية أخرى، سيرث خليفة السيستاني مكانة تتميز بتأثير غير محدود وقدرة على تشكيل مستقبل العراق لعدة عقود قادمة. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد رجال الدين، المؤهلين وغير المؤهلين، الذين يستعدون لتقلد هذا المنصب لم يسبق لها مثيل.

كيف تحدث عملية الخلافة في النجف؟

على عكس خلافة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يحدده الدستور الإيراني في البنود 107-111، لا يوجد إجراء محدد لاختيار خليفة المرجع الأعلى في النجف ولا يوجد دور تلعبه الدولة في اختيار خليفته أو ثغرة لترجيح الكفة لصالح أحد المنافسين على الآخرين.

يُجرى اختيار المرجع حسب معيارين وهما التقوى والمعرفة الواسعة بعلوم الفقه. ويقع على عاتق العامة، من غير المتمرسين في الفقه، الاستفسار لتحديد المرجع الأعلى وفقا لهذين المعيارين، واتباع فتواه بشأن كل مسألة تتعلق بالدين والحياة.

وتوجد هذه الفتاوى في مراجع الفقه التي تنشر من قبل المرجع الأعلى، أو يمكن الحصول عليها مباشرة من عنده أو من مكتبه أو من قبل ممثليه المعتمدين. وعندما يموت المرجع الأعلى، يمكن للأشخاص الذين يقتدون به أن يحلوا محله. في حال سمح لهم بذلك، يمكنهم الاستمرار في الاقتداء به في ما يتعلق بالقضايا التي يتطرق إليها والرجوع إليه في المسائل المستجدة.

ويعتبر تحديد أكثر علماء الفقه أهلية لتقلد منصب المرجع الأول من مهام علماء الفقه ذوي الرتب المتوسطة، الذين يعرفون باسم آية الله، والذي يدرسون في المدرسة الدينية. ويتمتعون أيضا بإمكانية التعامل مع آيات الله العظمى ويمتلكون المعرفة والخبرات اللازمة لتصنيف كبار علماء الفقه والدين.

لم يُجرى الإتفاق على مرجع واحد دون منازع إلا في مناسبات قليلة فقط. في معظم الأوقات، لا يوجد سوى عدد قليل من علماء الدين الموقرين الذين يقتدي بهم الشيعة. ومع ذلك، كان هناك دائما مرجع واحد يعتبر المرجع الأعلى. على الرغم من أن هذا المنصب لا يعد رسميا، إلا أن صاحبه يتمتع بنفوذ كبير بين الشيعة؛ وتجدر الإشارة إلى أن علي السيستاني يتمتع بهذا المكانة.

لا تعتبر خلافة المرجع الأعلى عملية محددة المعالم، حيث يأخذ المجتمع في عين الاعتبار عدد قليل من الأسماء حتى يختار منها عالم الفقه الأعلى مرتبة. في بعض الحالات، تجرى عملية الخلافة في وقت قصير نسبيا، حيث تتراوح المدة بين أسابيع وأشهر. وفي حالات أخرى، يمكن أن يستغرق الأمر عدة سنوات. ومثلما ذكر أعلاه،

كانت الرهانات السياسية التي تواجهها الدولة قليلة للغاية في الماضي، لذلك لم يكن دور المرجع الأعلى مهما من الناحية السياسية.

بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه آية الله العظمى علي السيستاني في المشهد السياسي العراقي اليوم، سيتسبب موته في وضع العراق في مفترق طرق. فمن ناحية، سيتسبب عدم الإسراع في اختيار خليفة له في جعل العراق يعيش فراغا سياسيا وعرضة لمخاطر كبيرة. وعادة ما يطلق العراقيون على السيستاني إسم "صمام الأمان في العراق".

من ناحية أخرى، قد يتسبب تحديد خليفة للمرجع الأعلى في تسليمه البلد ليقوم بتشكيل مستقبلها السياسي بالطريقة التي يشاء. وبإمكان المرجع الجديد أن يختار مواصلة طريق السيستاني في ضبط النفس وأن يحتفظ لنفسه بدور داعم محايد للدولة، مع تدخل محدود في شؤونها وذلك في حالات الضرورة القصوى. كما يمكنه اختيار التدخل التدريجي وذلك باتباع معايير النظام الإيراني الذي يعرف باسم "ولاية الفقيه"، حيث تعود الكلمة الأخيرة في أهم القرارات الحكومية لأهم رجالات الدين.

فيما يلي قائمة بالخلفاء المحتملين للسيستاني أو أهم المرشحين لتقلد منصب المرجع الأكبر في المستقبل القريب:

محمد إسحاق الفياض

ولد في أفغانستان سنة 1930 ويعتبر إلى جانب آية الله العظمى السيستاني من بين أكثر طلاب أبو القاسم الخوئي معرفة. يجسد الفياض صورة عالم بارز في حوزة النجف، والذي تتمحور حياته و انشغالاته بالكامل حول جعل مؤهلاته المهنية مثالية. لذلك، من المحتمل أن يكون هو الشخص الأنسب لخلافة السيستاني كآية الله القائد، وذلك إذا عاش لفترة أطول من السيستاني. مع ذلك، قد تقف أصوله الأفغانية عائقا أمام اعتلائه أعلى المناصب إلى حد ما. وعلى غرار السيستاني، يعارض الفياض مشاركة رجال الدين في السياسة، معتبرا أن الذين يشغلون مناصب سياسية رسمية لا يستحقون احترام الشعب[10].

[10] محادثة مع عباس كاظم، كانون الأول/ ديسمبر 2010.

محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

ولد في النجف سنة 1934 وهو حفيد المرجع، السيد محسن الحكيم (الذي توفي سنة 1970). درس مع جده ومع آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، ويعتبر واحداً من أرقى العلماء في النجف.

ويُعد الحكيم المرشح الأول لخلافة السيستاني وتولي منصب المرجع الأكبر. ومع ذلك، قد تتسبب حالته الصحية السيئة في استبعاده من هذه المهمة الشاقة في السنوات القادمة. يعد هذا الأمر عامل مهم، لأنه سيكون من الصعب التداول على خلافتين في وقت وجيز، مثلما حدث سنة 1992 عندما توفي الخوئي. بعد ذلك، توفي خليفته، المُعظّم آية الله عبد الله سبزافاري، في غضون سنة واحد، مما تسبب في معضلة جديدة.

على عكس ما حدث سنة 1992، تتميز البيئة الاجتماعية والسياسية الحالية في العراق بعدم التسامح ويتزامن ذلك مع عدم الاستقرار في قيادة المرجع الديني. في حال توقفت الاستمرارية المثالية لحكم السيستاني، سيتمثل ثاني أفضل سيناريو في عمليات تعاقب أقل على السلطة.

محمد باقر الإيرواني

ولد في النجف سنة 1949، ويُعدّ أحد أبرز المعلمين في هذه المنطقة. درس الإيرواني مع أهم العلماء في النجف لعل أبرزهم الخوئي، آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، والسيستاني. وخلال السنوات الصعبة من حكم صدام حسين، غادر الإيرواني النجف وعاش في مدينة قم بإيران، حيث درس مع آية الله العظمى جواد التبريزي ودرّس في المدرسة الدينية لعدة سنوات. وعاد من المنفى بعد انهيار نظام صدام حسين.

لسنوات عدة، كان يمثل الإيرواني أحد الأركان الأساسية للتعليم الشيعي، حيث كانت محاضراته الصوتية بمثابة مادة خصبة للطلاب والباحثين الذين لم يتمكنوا من السفر إلى قم أو النجف لحضور حلقاته التعليمية، والتي تعد حاليا واحدة من أكثر المحاضرات شعبية بين طلاب الدراسات العليا.

هادي آل الراضي

من مواليد النجف أيضا، درس مع محمد باقر الصدر في العراق والتبريزي في إيران. بعد عودته من إيران، ألقى آل الراضي محاضرات في مدينة النجف تتمحور حول ولاية الفقيه. ووفقا لأحد طلابه، تتطابق وجهة نظر آل الراضي في ولاية الفقيه لموقف السيستاني.[11] وفقا للسيستاني، يتمتع الفقيه بسلطة واسعة في المسائل الأساسية، لكن نطاقه لا يشمل الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور الإيراني لصاحب المنصب.

[11] مقابلة مع عباس كاظم. وفقا للتقاليد العريقة، يفضل طلاب *حوزة* عدم الكشف عن هويتهم عند التحدث عن معلميهم، حتى عندما تكون وجهات نظرهم غير مثيرة للجدل أو حساسة.

محمد السند

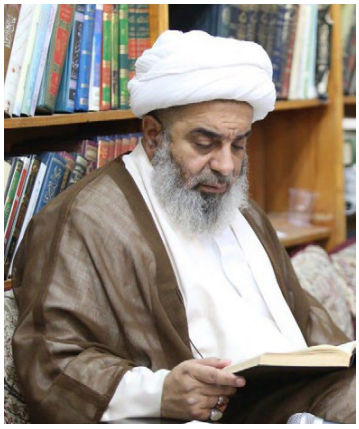

ولد في المنامة بالبحرين سنة 1961. بعد حصوله على شهادة في الهندسة من لندن، انتقل إلى إيران سنة 1980 لحضور دورات في التعليم الديني في مدرسة قم. ودرس مع كبار العلماء هناك، على غرار آية الله محمد روحاني وجواد التبريزي وحسين وحيد الخراساني فضلا عن ميرزا هاشم آملي وآخرين.

في سنة 2005، اعتقلت السلطات البحرينية السند على خلفية دعوته الأمم المتحدة لإجبار الحكومة البحرينية على الإستقالة وإجراء استفتاء في البلد لفهم طبيعة الحكومة التي يريدها البحرينيون. وتسبب ذلك في سحب جنسيته البحرينية سنة 2010، وانتقاله إلى النجف ليصبح أحد ركائز المدرسة الدينية هناك.

على الرغم من أن كل من الإيرواني والراضي والسند، من بين آخرين في جيلهم، مؤهلين لتولي دور المرجع الأكبر، إلا أنهم يواجهون العديد من العقبات. وتتمثل العقبة الأولى في شرط التفوق الدراسي المطلق والمعرفة. نظرا لاستحالة التأكد من هذا الشرط، يصبح العمر ميزة هامة. في المقابل، يقع استبعاد بعض العلماء المؤهلين، على غرار أبناء السيستاني، بسبب التقاليد الراسخة التي ترفض التعامل مع منصب المرجع على أساس أنه منصب وراثي.

أما العقبة الأخرى التي تواجه هذه الطبقة من العلماء تتمثل في دورهم كخبراء، حيث هم من يحددون العلماء المؤهلين الذين ينبغي على عامة الشعب الإقتداء بهم. ففي حال أخذوا هذا التحدي على عاتقهم، سوف تتأثر آرائهم بالتضارب الجلي للمصالح.

الخلافة في إيران

في سنة 1989، توفي آية الله روح الله الخميني، الزعيم الرائد للثورة الإسلامية، دون ترك خليفة واضح له. في البداية، عيّن الخميني رجل الدين البارز حسين علي المنتظري. لكنه عُزل من منصبه بعد الانتقاد الشديد الذي وجهه المنتظري إلى النظام بسبب إعدامه لآلاف من السجناء السياسيين عقب الحرب العراقية الإيرانية.

اختارت النخبة الدينية في البلاد، بقيادة رئيس البرلمان آنذاك أكبر هاشمي رفسنجاني، علي خامنئي رئيسا لها، وهو رجل دين من الطبقة المتوسطة. وعدّلت الدستور للسماح له بخلافة الخميني. في السياق نفسه، ألغى الدستور الجديد منصب رئيس الوزراء ومنح الرئيس السلطة التنفيذية.

بعد ذلك، ترشّح رفسنجاني للرئاسة وفاز بها. لكن، بينما كان يحظى بتأثير أكثر من خامنئي في البداية، سرعان ما تفوق الجانب القيادي على الرئيس، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل تحالف وثيق مع الحرس الثوري الإيراني وغيره من المؤسسات الأمنية القمعية. حققت هذه المؤسسات، التي كانت هشة في نهاية الحرب الإيرانية العراقية، نموا كبير من حيث الثروة والسلطة، ومن المرجح أن تؤدي دورا هاما في اختيار خليفة خامنئي الذي تقلد منصبه رفسنجاني سنة 1989.

على الرغم من المركز الذي يتقلده على رأس الثيوقراطية، لا يعتبر خامنئي شخصية ذات رمزية روحانية على نطاق واسع، أي من قبل الشيعة في إيران أو خارجها. عوضا عن ذلك، يعد منصبه أشبه بمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي القديم أو رئيس أباراتشيك الذي تدعمه الدولة العميقة. وبالتالي، لا يحتاج خليفته أن يكون رجل دين بارز. بل على الأرجح، سيكون شخصا يضطلع بخبرة واسعة في مجال الحوكمة، بالإضافة إلى تمتعه بعلاقات وثيقة مع الحرس الثوري. وفي حال لم يتغير الدستور مرة أخرى، سيرث خليفة خامنئي نفوذا كبيرا.

بموجب الدستور الحالي، يتولى القائد قيادة القوات المسلحة ويعين رؤساء كل فرع عسكري، إلى جانب قادة صلاة الجمعة الذين يُروّجون لتوجهات الحزب في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن ممثلي جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية.

يُعيِّن الزعيم نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور، وهي هيئة تدقق في أهلية جميع المرشحين وما إذا كانوا مناسبين للمنصب. كما يُعيِّن الزعيم رئيس السلطة القضائية، الذي يقترح بدوره أعضاء مجلس صيانة الدستور الستة الآخرين. ويُعيِّن الزعيم أيضا رئيس الإذاعة والتلفزيون الرسميين. و يمتلك حق النفاذ إلى الموارد المالية الضخمة المُصادرة من قبل النظام الملكي الإيراني والطبقات العليا سنة 1979.[12]

لا يُعتبر القائد ديكتاتورا بشكل مطلق. فعند اتخاذ قرارات مهمة، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، سعى خامنئي إلى تحقيق توافق آراء داخل المجلس الأعلى للأمن القومي في البلاد، والذي يتضمن الرئيس ورئيس البرلمان ووزراء الاستخبارات والشؤون الخارجية والدفاع. كما يجوز له التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام، المكلّف بحل النزاعات بين فروع الحكومة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار، مشاعر الرأي العام. ومع ذلك يبقى القرار الأخير بيد الزعيم.

ناقشت النخبة السياسية الإيرانية في بعض الأحيان ما إذا كان ينبغي تعديل الدستور مرة أخرى لتقليل صلاحيات الزعيم، أو استبداله بمجلس، أو حتى إلغاء المنصب تمامًا. في سنة 2005، وجد رفسنجاني نفسه في موقف حرج عندما صرّح أحد أبنائه خلال مقابلة أنه في حال انتُخب رفسنجاني رئيسا للمرة الثالثة على التوالي في السنة نفسها، سوف يصبح منصب الرئيس يقتصر على الاحتفالات الشعائرية " تماما كملك إنجلترا"[13]. ربما ليس من محض الصدفة أن رفسنجاني خسر أمام محمود أحمدي نجاد، الذي يعتبره خامنئي أقل تهديدا. وقد توفي رفسنجاني سنة 2017، ولا توجد أي شخصية تعادل قيمته السياسية على الساحة الإيرانية.

يُحذّر خبراء السياسة الإيرانية من أن عملية تحديد خليفة خامنئي تعد بمثابة مهمة تشوبها الكثير من التخمينات. ومن المؤكد أنها تتأثر بمدى طول عمر خامنئي،

12

ستيف ستيكلو، باباك دهغانيبشاه، ويغانه توروباتي، "خامنئي يسيطر على الإمبراطورية المالية الضخمة القائمة على الاستيلاء على الممتلكات"، رويترز، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. الرابط: https://www.reuters.com/investigates/iran/#article/part1

13 باربرا سلافين، "إيران تتطلع مجددا إلى قائد ذي خبرة " يو إس إيه توداي، 7 شباط / فبراير 2005،

الرابط: https://en.kadivar.com/2005/02/06/iran-looks-again-to-experienced-captain/

بالإضافة إلى الظروف المحلية والإقليمية التي تزامنت مع وفاته. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون للخليفة مؤهلات دينية وسياسية قوية. لفترة من الزمن، كان يُعتقد أن النظام كان بصدد تهيئة آية الله محمود الهاشمي الشاهرودي، وهو رئيس سابق للهيئة القضائية، ليكون خليفة محتملاً إما لخامنئي أو للسيستاني. لكن، باغت الموت الشاهرودي سنة 2018.

على الرغم من أن الدراية الدينية في النجف ستكون حاسمة في مسألة اختيار الخليفة، إلا أن الحكومة الإيرانية تعتبر أن التجربة السياسية وشبكة النفوذ الذي يمتلكها أكثر أهمية وتكاد تتفوق على المؤهلات الدينية عندما يتعلق الأمر باختيار الزعيم المقبل. إليك جملة من الأسماء الذين يتنافسون على منصب خلافة خامنئي إلى حد الآن:

إبراهيم رئيسي

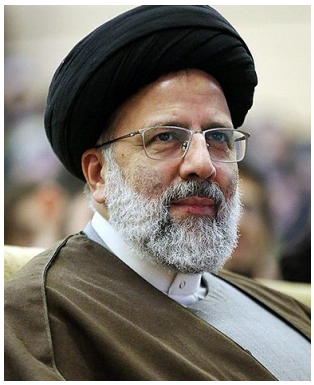

يبلغ رئيسي من العمر 58 سنة، لذلك يعتبر شابا بما فيه الكفاية لتولي فترة ولاية طويلة في حال توفي خامنئي في المستقبل القريب. وتجدر الإشارة إلى أن رئيسي ينحدر من سلالة النبي على غرار كل من خامنئي والخميني. كما يعتبر بيروقراطيا مخضرما قضى حوالي 39 سنة في السلك القضائي الإيراني[14]. وفي سنة 2019، عيّنه خامنئي في منصب رئيس الجهاز القضائي.

علاوة على ذلك، تم اختياره لرئاسة مجلس خبراء القيادة، وهي هيئة دينية مكلفة عادة باختيار المرشد الأعلى المستقبلي. إضافة إلى ذلك، يعد رئيسي صهر أحمد علم الهدى، أحد أهم آيات الله اليمينيين، وإمام جمعة في مدينة مشهد وممثل حاكم محافظة خراسان الرضوية. مع ذلك، لا يمتلك رئيسي كاريزما حيث خسر السباق الرئاسي سنة 2017 أمام حسن روحاني. وكان يعتبر شخصية مثيرة للجدل لانتمائه لما يُعرف "بلجنة الموت" التي أمرت بإعدام حوالي خمسة آلاف سجين سياسي في نهاية الحرب العراقية الإيرانية دون محاكمة[15].

[14] مهرزاد بروجردي، "إبراهيم رئيسي: كبير القضاة الجديد في إيران والقائد الأعلى المرتقب"، *المصدر الإيراني*، 11 آذار/ مارس 2019، *الرابط:*

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/ebrahim-raisi-iran-s-new-chief-justice-and-possible-supre/me-leader-in-waiting

[15] المصدر ذاته.

حسن روحاني

منذ تخلي إدارة ترامب عن صفقة إيران النووية في أيار/ مايو 2018، أصبح الرأي السائد هو أن روحاني خرج عن السباق القائم حول منصب المرشد الأعلى. ومن الواضح أن إعادة فرض العقوبات الأمريكية كانت بمثابة ضربة مدمرة للآمال، التي كانت ترجح أن خطة العمل الشاملة المشتركة ستساعد على إعادة إدماج إيران مجددا في الاقتصاد العالمي وتوفير الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر إيران بأمس الحاجة لها.

على الرغم من ذلك، لا يستبعد الخبراء تماما إختيار روحاني، حيث يعتبر، على غرار رفسنجاني، أحد أبرز اللاعبين الأساسيين في المشهد السياسي الايراني نظرا لتوليه عديد المناصب الحيوية. ويشغل روحاني، الذي يبلغ من العمر 70 سنة حاليا، فترته الرئاسية الثانية. وشغل في الفترة ما بين 1989 و2005 منصب ممثل خامنئي في المجلس الأعلى للأمن القومي. ورغم قيام حملته الانتخابية على الوعود بفتح المجال أمام المجتمع المدني الإيراني، إلا أنه لا ينتمي إلى الشق الليبرالي. وربما تكون حظوظ روحاني قد ازدادت مؤخراً بعدما أصبح أول رئيس للجمهورية الإسلامية يتم إستقباله في النجف من قبل المرجع الديني الأكبر علي الحسيني السيستاني.[16]

[16] علي المعموري، "السيستاني لروحاني: سيادة العراق ينبغي أن تُحترم"، المونيتور، 14 آذار/ مارس 2019، الرابط: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/iran-iraq-rouhani-tour-sistani-historic-meeting-irgc-region.html

صادق لاريجاني

شغل لاريجاني منصب رئيس الجهاز القضائي عقب الرئيسي. وينتمي إلى أكثر الأسر نفوذا في إيران، وهو سليل أحد أشهر أيات الله، الذي يعرف باسم میرزا هاشم آملی. من أهم الشخصيات التي تنتمي إلى آل لاريجاني، نجد علي لاريجاني، الذي كان المستشار السابق للأمن القومي ويشغل حاليا منصب رئيس مجلس الشورى. ويعد أيضا فيزيائي بارز ورجل دين وعضو في مجلس صيانة الدستور. أما صادق لاريجاني، البالغ من العمر 58، فيشغل منصب عضو في مجلس خبراء القيادة، وقد حصل على المرتبة الثانية بعد رئيسي في إنتخابات رئاسة المجلس.

لكن آل لاريجاني أصبحوا محل إنتقاد واسع في إيران بسبب شبهات الفساد[17].في هذا السياق، غضب الرئيس السابق أحمدي نجاد بسبب سجن العديد من كبار مساعديه منذ مغادرته منصبه حيث انتقدهم في مناسبات عديدة وهدد بكشف أدلة عن اعمالهم الفاسدة. بالإضافة إلى ذلك، قد تقلل حقيقة ولادة لاريجاني في العراق وليس إيران من حظوظه في الفوز.

[17] " فشل أحمدي نجاد في تقديم الأدلة الكافية، يدعو إلى استقالة القاضي الأعلى" ، راديو فردا ، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2017، الرابط: https://en.radiofarda.com/a/iran-ahmadinejad-larijani-dispute/2892901 1.html

حسن الخميني

ويعد الخميني أحد الأحفاد الخمسة عشر لمؤسس الجمهورية الإسلامية، ويبلغ من العمر 47 سنة فقط. كما يعتبر ليبراليا جريئا في السياسة الإيرانية الحالية. قد يقلل تحديه للنظام، على غرار انتقاد النخبة "لنشرها الكراهية والضغينة والنفاق وازدواجية المعايير وخيانة الأمانة"، من فرص حلوله محل علي خامنئي. في سنة[18] 2016، منعه مجلس صيانة الدستور من خوض إنتخابات مجلس خبراء القيادة. لكن، في حال وقوع إيران في أزمة عند وفاة خامنئي، واحتاجت إلى وجه جذاب ونسب شهير لتهدئة الرأي العام واستعادة بعض الشعور بالشرعية، قد يكون لدى حسن الخميني حظوظ.

مجتبى خامنئي

بصفته نجل القائد الأعلى الحالي، جمع مجتبى خامنئي، والبالغ من العمر 49 سنة، نفوذا هائلا تحت إمرة أبيه. ويُشاع أيضا أنه لعب دورا رئيسيا في تنظيم عملية إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد المزورة سنة 2009، وقمع الاحتجاجات الجماهيرية التي أعقبت ذلك[19]. أثار هذا الخيار جدلا كبيرا في إيران نظرا لأن النظام يفتخر بإلغاء آلاف السنين من الحكم الملكي. لكن، يمتلك مجتبى العلاقات اللازمة مع كل من الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج شبه العسكرية، بالإضافة إلى قدرته على النفاذ إلى الموارد المالية الضخمة التي يمتلكها والده.

---

[18] "حفيد الخميني الأكبر ينتقد الجمهورية الإسلامية التي أسسها جده الأكبر"، راديو فردا، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018، الرابط: https://en.radiofarda.com/a/iran-khomeini-grandson-criticizes-islamic-republic/29683893.html

[19] جوليان بورغر، "ابن خامنئي يسيطر على الميليشيا الإيرانية المناهضة للاحتجاج"، الغارديان، 8 تموز/ يوليو 2009، الرابط: https://www.theguardian.com/world/2009/jul/08/khamenei-son-controls-iran-militia

محمد ري شهري

يُعتبر محمد ري شهري، البالغ من العمر 72 سنة، من المرشحين الذين يمتلكون حظوظا ضئيلة. إختفى ري شهري، الذي شغل منصب وزير الاستخبارات والأمن الوطني السابق في فترة الثمانينات وكانت له يد في الأحداث الدامية التي شهدتها إيران خلال الأيام الأولى للثورة، عن الأنظار لأكثر من عقد بعد محاولة فاشلة للترشح للرئاسة سنة 1997. لكنه عاد من جديد خلال سنة 2016 إلى المشهد السياسي الإيراني كرئيس لما يسمى "بقائمة الأمل". وقد أيده كل من روحاني والرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي للمشاركة في مجلس خبراء القيادة.

ونظرا لكونه فقيه بالدين وقادر على تفسير الشريعة الإسلامية، بات ري شهري مسؤولا عن مرقد الشاه عبد العظيم الحسني في جنوب طهران. ولا يعتبر سيدا، تماما مثل روحاني ولاريجاني. ومن جهته، يقترح محمد آية الله الطبار أنه بإمكان ري شهري أن يمثل الخيار الوسط.[20]

[20] لقاء مع باربرا سلافين، 14 آذار/ مارس، 2019.

الخلاصة

يمثل آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني، أصيل مدينة النجف، وآية الله علي خامنئي، قائد الجمهورية الإسلامية في الوقت الراهن، خلفاء بالتوالي لكل من آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، من النجف، وآية الله روح الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من التعاون الملحوظ بينهما، إلا أن كلاهما يمتلك فلسفة فريدة في السياسة.

من المرجح أن يخلف رحيل السيستاني فراغًا، حيث لا توجد عملية رسمية ولا وسيلة لاستبداله، بينما قد يعين النظام الإيراني قائدا جديدا بسرعة بتصويت من مجلس خبراء القيادة. من جهة أخرى، إذا مات السيستاني قبل خامنئي ستزداد الشكوك حول مستقبل العراق السياسي واستقلاله. ومن المرجح أن يؤثر خامنئي، الذي يتمتع بأكثر من ثلاثين عامًا من الخبرة في حكم إيران والتعامل مع الشؤون الدينية والسياسية في المنطقة بأسرها، على عملية إختيار خليفة السيستاني فضلا عن دعمه لمرشح متعاطف مع وجهات النظر الإيرانية. علاوة على ذلك، ستستفيد قوات الحشد الشعبي العراقي المدعومة من قبل إيران من أي فراغ في النجف، وذلك على حساب أولئك الذين يؤيدون السيستاني بشدة، لأن الأمر سيستغرق وقتا لكي يثبت مرجع ديني جديد نفسه.

في المقابل، إذا مات خامنئي قبل السيستاني فلن يرث خليفته سلطته الفائقة على الفور كما أنه سيحتاج إلى الاطلاع على السياسة الداخلية المعقدة لإيران. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون هذا الخليفة قادرا على ممارسة نفوذه في الخارج حتى يعزز سلطته في الداخل. لذلك، من وجهة نظر اجتماعية سياسية عراقية، كلّما طالت فترة عيش السيستاني كلما كان الوضع أفضل. على الرغم من ذلك، لا تزال الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالشخص الذي سيشغل هذا المركز في كل من النجف وطهران، وبأي ترتيب، وكيفية تشكيل الخلافة، غير واضحة. لكن المؤكد أن صدى هذا الأمر سيكون له تداعيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه.

قدّم هذا الموجز بدعم من شركة نفط الهلال وصندوق بلوشيرز ودعم عام لبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي

مجلس إدارة المجلس الأطلسي

الرابط الأصلي للدراسة على موقع المجلس الأطلنطي

https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/07/After_Sistani_and_Khamenei-Looming_Successions_Will_Shape_the_Middle_East.pdf

إن تعاقب الشخصيات البارزة في العراق وإيران سيحدد ملامح منطقة الشرق ومن المحتمل أن يزعزع استقرارها.

بلغ آية الله السيستاني، الذي يعد مثالاً يحتذى به في التفاني الديني (مرجع التقليد) بالنسبة للأغلبية من بين حوالي مائتي مليون مسلم شيعي في العالم، 89 سنة في شهر آب / أغسطس الماضي.

في الوقت نفسه، احتفل آية الله علي خامنئي، وهو المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على مدار العقود الثلاثة الماضية في إيران، بعيد ميلاده الثمانين وبمرور ما يقارب 30 سنة على تقلّده هذا المنصب.

في الواقع، تعتبر عملية اختيار خليفين لهذين الرجلين مختلفة إلا أن الترتيب الذي سيُعتمد في الخلافة، والأفراد المختارين سيكون لهما تأثير كبير على الدين والسياسة داخل المنطقة وخارجها.